مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

تأثير التكنولوجيا المالية على اقتصاد الظل في العراق وإمكانية تعزيز النمو الحقيقي المستدام

«تجارب دولية مختارة»

علي عبدالكاظم دعدوش

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

تأثير التكنولوجيا المالية على اقتصاد الظل في العراق وإمكانية تعزيز النمو الحقيقي المستدام «تجارب دولية مختارة»

علي عبدالكاظم دعدوش *

الملخص التنفيذي

- القطاع غير المنظَّم في العراق من أبرز القطاعات التي تعمل على تشغيل الأيدي العاملة (الماهرة وغير الماهرة)؛ لأنَّ شروط التوظيف فيه لا تخضع للشروط نفسها التي يخضع لها القطاع غير المنظَّم.

- تتوفَّر قاعدة إنتاجية كبيرة في القطاع غير المنظَّم، وهي تنتج مختلف السلع والخدمات وعلى المجالات والاختصاصات كافَّة، وتُعدُّ هذه القاعدة الإنتاجية محفِّزاً لعملية النمو الاقتصادي للمجتمعات، والأسواق المحلية.

- اجتذب تطبيق الابتكارات التكنولوجية على صناعة التمويل (Fintech) عشرات المليارات من الدولارات على هيئة رأس مال في السنوات الأخيرة، وعند تطوير هذه الخدمات جنباً إلى جنب مع السياسات الحكومية التكميلية والأطر التنظيمية، فتصبح عندها القدرة على توسيع الخدمات المالية لمئات الملايين من الأشخاص الذين يفتقرون حالياً للوصول إلى التمويل وفي إدارة التمويل.

- إنَّ اعتماد نهج تنظيمي سريع الاستجابة، بدلاً من نهج تدخلي مفرط، هو الإطار الأنسب لتعزيز الشمول المالي وإمكانية تحوُّل اقتصاد الظل إلى محفِّزٍ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عن طريق الابتكار والتكنولوجيا المالية.

- من الضروري أن تستوعب الحكومة العراقية —عن طريق السياسات الاقتصادية— عملية إدخال العاملين وجذبهم في هذا القطاع، وتحويلهم إلى القطاع الرسمي، والاستفادة منهم في عملية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحفيزه بما يقود إلى تطوير القطاع الخاص في البلاد.

* دكتوراه اقتصاد — كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد

- ما زالت عمليات التحوُّل الرقمي للخدمات المالية في العراق ضعيفةً، قياساً بعدد الذين يستخدمون أجهزة الهاتف المحمول وشبكة الأنترنت، ومن ثَمَّ ضرورة التوجُّه الفعلي للجهاز المصرفي، وعلى رأسه البنك المركزي العراقي لتعزيز دور القطاع الخاص –خصوصاً اقتصاد الظل– عن طريق التعاون مع المصارف أو الشركات والمؤسسات المالية الأخرى بما يحقِّق عملية الشمول المالي، حينئذٍ نحصل على التكامل الواقعي والفعلي بين العاملين في اقتصاد الظل، وعملية تحقيق النمو الحقيقي المستدام وفي الوقت نفسه تعزيز دور القطاع الخاص في عملية تنشيط القطاعات الحقيقية محلياً.

المقدمة

تتميز هذه الورقة البحثية بأنَّها تدرس تأثير الابتكار التكنولوجي على القطاع المالي غير المنظَّم على ثلاث دول مختارة، هي: (كينيا، والهند، والصين) فضلاً عن العراق، إذ إنَّ التكنولوجيا المالية هي صناعة تُعرف عموما باسم (Fintech)، وسنركِّز هنا على كيفية قيام التكنولوجيا المالية بتوسيع الوصول إلى التمويل لملايين الأشخاص في الاقتصادات النامية، مع اهتمام خاص بدور الأطر التنظيمية في تسهيل هذه العملية، وهي تحليل نوعي لثلاث دراسات حالة استخدمت التكنولوجيا في السعي لتحقيق التمويل الشامل وتعزيز النمو المستدام لاقتصادات الدول النامية ، إذ إنَّ أنظمة الدفع غير النقدية في الهند وكينيا على سبيل المثال، والاقتراض بين النظراء في الصين قد حقَّقت نجاحات مهمة على واقع اقتصادات تلك الدول.

وعن طريق التحقيق الاستقرائي في درجات النجاح المتفاوتة عبر الحالات، ستُقدَّم الحجة القائلة بأنَّ تصميم بنية تنظيمية مناسبة أمر بالغ الأهمية؛ لتعظيم فوائد الابتكار التكنولوجي. وبتعبير أدق، هنالك حاجة إلى لمسة تنظيمية خفيفة في المراحل المبكرة لتشجيع الابتكار والتجريب. مع نمو القطاعات والشركات الناجحة لا سيَّما في الاقتصاد غير المنظَّم، إذ يجب على المنظِّمين تكييف البنية لفرض ضوابط ورقابة أكثر صرامة من دون إثقال كاهل القطاع بمتطلبات الامتثال المرهقة للغاية. ويمكن أن يؤدِّي تدخُّل الدولة المفرط أو سيِّئ التخطيط في أيِّ مرحلةٍ من العملية إلى نتائج عكسية.

ستبدأ الورقة البحثية –عموماً– بتعريف المصطلحات الرئيسة، ثم تناقش العلاقة بين التمويل الشامل والنمو الاقتصادي المستدام في البلدان النامية. ثم تسلِّط الضوء على إمكانات الابتكار التكنولوجي لزيادة الشمول المالي مع إمكانية تنظيم الاقتصاد غير الرسمي كأداة لتعزيز النمو

الاقتصادي الحقيقي، مع إيلاء اهتمام خاص لأهمية الهيكل التنظيمي له. ونظراً لأن (Fintech) تنطوي على تقاطع كلٍّ من القطاعين المالي والتكنولوجي، فكيف ينبغي تنظيمها (كأداة مالية، أو أداة، أو شيء مختلف تماماً)، والتصميم المناسب للبنية التنظيمية هي ألغاز مهمة لواضعي السياسات والباحثين. تشكِّل هذه الألغاز أسئلة البحث الأولية التي نسعى إلى معالجتها مع التركيز الشديد على آثار السياسة الاقتصادية الكلية التي يمكن استخلاصها من دراسة تجارب الدول المختارة، ومدى الإفادة من الآثار الإيجابية والسلبية التي تعرَّضت لها تلك الدول عند التطبيق على واقع الاقتصاد العراقي.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للبحث

أولاً: نشأة الاقتصاد غير المنظَّم (التعريف والخصائص):

1- المفهوم العام

اسْتُحْدِث مصطلح الاقتصاد غير المنظَّم في بداية السبعينيات من القرن الماضي، وتحديداً في دراسة أجراها (J.Keith Hert) تناولت البطالة في غانا، ويُعدُّ الكلام عن هذا القطاع غايةً في الأهمية والصعوبة في الوقت نفسه، لا سيَّما قد تنامت هذه الظاهرة تنامياً مهماً في الدول النامية والدول التي مسَّتها موجات التغيرات والأزمات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، (**Friedrisch,2019,9**). إذ كان الأفراد في المجتمعات البدائية يزاولون أنشطتهم الاقتصادية بصورة يسيرة، تتماشى مع احتياجاتهم، لذا لم يكونوا مجبرين على التصريح بالأعمال التي يقومون بها، لكن بسبب عدم وجود هيئة أو وحدة إدارية تقوم بتنظيم العلاقات فيما بينهم من ناحية، ولحصول خلافات بين الأفراد أنفسهم من ناحية أخرى؛ أصبحوا بحاجة إلى مَن ينظِّم شؤونهم ويحمي مصالحهم، لذا فقد تنازلوا عن جزءٍ من حرياتهم العامة لصالح هيئة عامة تضطلع بهذه المهمة وهي الدولة، التي ظهرت كحل إداري وتشريعي لتنظيم شؤون الأفراد مقابل أن يسدِّدوا جزءاً من مداخيلهم لها، وبعد أن تعدَّدت وظائف الدولة وازدادت نفقاتها العامة كان لزاماً عليها أن تبحث عن مصادر تمويل ميزانيتها عن طريق الاقتطاعات الضريبية، ومن هنا ظهر الاقتصاد غير المنظَّم الذي بدأ بعد أن فرضت الدولة قيوداً على مختلف المعاملات الاقتصادية لا سيَّما فيما يتعلَّق بالضرائب، أو عدم حصول الأفراد على عقد عمل يضمن فيه العيش الكريم، وقد أُطْلِق على هذا القطاع تسميات عديدة ومختلفة من دولة إلى أخرى؛ ويعود ذلك لاختلاف ثقافة الدول

والسياسات المتبعة فيها، ومن هذا المنطلق توجد محاولات عِدَّة استهدفت إعطاء تعريف لمختلف تسميات هذا القطاع، منها تسميته في إنكلترا بالاقتصاد الخفي، وفي الولايات المتحدة الأمريكية بالاقتصاد تحت الأرضي (Souterraine Economic)، أو كما يسمَّى في فرنسا بالاقتصاد الأسود (**JAKOVAC,2018,284**)، ونجدها في المعاجم الاقتصادية بتسميات عديدة لا تختلف كثيراً في جوهر مفهومها منها: (اقتصاد الظل، والاقتصاد التحتي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الموازي، والاقتصاد غير المنظور، والاقتصاد غير المنظَّم)، وغيرها من التسميات الأخرى المختلفة.

وقد عرفت منظمة العمل الدولية القطاع غير المنظَّم على أنَّه القطاع الذي يتألَّف من مشاريع تجارية خاصة غير منظمَّة بصفة قانونية، وغير مسجَّلة وَفْقاً لأيّ صورة من الصورة المحددة للتشريع الوطني، ويشمل الاقتصاد غير المنظَّم كلاً من الاقتصاد الموازي الذي يسعى لتفادي الضرائب والنظم، والاقتصاد الإجرامي الذي يتعامل مع السلع والخدمات غير القانونية (**مجلس حقوق الإنسان ، 2012 ، 6**)، أمَّا (F. Schneider) فقد عرَّفه بأنَّه الاقتصاد الذي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجَّلة، والتي تسهم في تكوين الناتج القومي الإجمالي فيما لو سُجِّلت، ويرى صندوق النقد الدولي بأنَّه مجموعة الأنشطة المتعلقة بالإنتاج على نطاق صغير والتي توفر فرص عمل، ودخلاً للأفراد، والعائلات الصغيرة (Small Families) (**Noi-seux,2000,18**).

2- الخصائص

توجد عوامل مشتركة عديدة بين مكونات الاقتصاد غير المنظَّم تميّزه عن أنشطة الاقتصاد العام والخاص (المنظَّم، والمختلط) هي: (**Friedrisch,2019,13**)

أ- إنَّه اقتصاد لا يخضع للرقابة الحكومية، ولا تدخل مدخلاته ومخرجاته في الحسابات القومية، ولا يعترف بالتشريعات الصادرة لذلك يعتمد السرية في عمله (بيعاً، وشراءً، وعملاً)، أي: يكون بعيداً عن أعين الرقابة، ولا يمسك دفاتر نظامية.

ب- يمتنع هذا القطاع عن تأدية الاستحقاقات المترتبة عليه كافَّة للدولة سواءً أكانت رسوماً، أم ضرائب، أم خططاً، أم تقديم بيانات، في حين أنَّه يستفيد من أغلب الخدمات المقدَّمة من القطاع العام (الرسمي) وبكلِّ صوره.

ج- عدم تمتُّع العاملين في الاقتصاد غير المنظَّم بالحماية الاجتماعية، مثل: تأمين الشيخوخة، والعجز، والوفاة، والمرض، وإصابات العمل، وغيرها.

د- يسبِّب هذا القطاع عملية التلوث البيئي، أي: يسبِّب في زيادة مواد، أو طاقة جديدة إلى البيئة تعمل على تعريض الإنسان وصحته وطريقة معيشته ورفاهيته ومصادره الطبيعية للخطر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أمثلة ذلك: تراكم القمامة في الأحياء العشوائية، وعدم الاتصال بشبكة الصرف الصحي والماء الصافي، والتلوُّث الذي تحدثه المصانع غير الرسمية لعدم خضوعها للرقابة.

و- يشكِّل حجم القطاع غير المنظَّم نسبةً كبيرةً ومهمةً من الناتج المحلي الإجمالي لمعظم الدول، لا سيَّما النامية منها، ومِن ثَمَّ فهو يتداخل في تأثيراته مع الاقتصاد الرسمي، لكنَّه في نهاية المطاف لا يُسجِّل بصورة رسمية في الناتج المحلي الإجمالي للدول.

وهناك سمات أو خصائص خاصة بكلِّ قطاع من الاقتصاد غير المنظَّم ففي قطاع العمل غير المنظَّم فقد يفتقر إلى التنظيم، بمعنى التحرُّر من قيود العمل الرسمي في مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق وغيرها، فضلاً عن ضالة رأس المال، والتكنولوجيا المستخدمة، إذ يعتمد العمل على الجهد البشري المبذول، بمعنى تكثيف العمالة مقابل رأس المال المستخدم، فضلاً عن تدنِّي مستوى مهارة العاملين فهو يتسم بغياب التخصُّص الدقيق، وتقسيم العمل، وسهولة الدخول والخروج إلى السوق فهو لا يحتاج إلى إجراءات ومعاملات لذلك.

أمَّا سمات قطاع الإسكان غير المنظَّم؛ فهو يتسم بالعشوائية، والحرمان، والافتقار إلى الخدمات الحضرية؛ نتيجة لعدم تسجيل الملكيات، ممَّا يدفع السكان إلى التجاوز على الخدمات العامة المجاورة، والمخصَّصة للمناطق المجاورة، ومن ثَمَّ يولِّد الضغط عليها، وانخفاض حصة الفرد من خدمات التي تقدِّمها الحكومة كخدمات الماء الصافي، والصرف الصحي، والكهرباء، والأسواق، والنقل، والمدارس، وغيرها، كما لا يدفع السكان المستحقات المترتبة عليهم من ضرائب أو رسوم جرَّاء حصولهم على هذه الخدمات، وسيؤدِّي انخفاض الدخل أو المرتبات (الأجور) إلى قيام العاملين في القطاع الرسمي (الحكومي) للعمل في أوقات معينة في القطاع غير الرسمي (وهي أعمال فردية في الغالب)، من دون أن يدفعوا أي رسوم أو ضرائب أيضاً، كما أنَّه من الممكن أن يؤدِّي إلى التهرُّب من الواجبات الملقاة عليهم أثناء الدوام الرسمي في القطاع المنظَّم، أو أدائها بأقل كفاءة (**ياسر ، 2011 ، 51**).

ثانياً: الابتكارات الرقمية والتكنولوجيا المالية (مدخل حديث لصناعة التمويل)

تنتشر شركات التكنولوجيا المالية التي تُعرَّف على أنَّها الشركات التي تطبِّق الابتكارات التكنولوجية لزيادة الكفاءة و/ أو توسيع الوصول إلى صناعة التمويل/ومن ثَمَّ تجذب اهتماماً متزايداً من أصحاب رؤوس الأموال. حصلت شركات التكنولوجيا المالية في عام 2019 على (17.4) مليار دولار من الاستثمارات العالمية، بزيادة (11٪) عن عام 2015، ومن المتوقَّع أن يستمر هذا الرقم في الارتفاع. و**سنركِّز هنا على ابتكارات التكنولوجيا المالية في مجالين أساسيين هما** (المعاملات الرقمية غير النقدية، ومنصات الإقراض من شخص إلى شخص). إذ يمثِّل كلا المجالين أمثلة على تكنولوجيا (الهواتف المحمولة، والتطبيقات، والبرامج التي تعمل عليها)، والتي تستخدمها الشركات بصورة مبتكرة؛ لتلبية احتياجات السوق التي لم تُلبَّ من قبل. فضلاً عن ذلك، تُعدُّ أنظمة الدفع غير النقدية ومنصات الإقراض من شخص إلى شخص عند استخدامها استخداماً صحيحاً أدوات قوية للتمويل الشامل، ولكل فئات المجتمع، لا سيَّما العاملين في القطاع غير المنظَّم. وهذا مهم لأنَّ هناك أدلة قوية تربط التكنولوجيا المالية و(الشمول المالي) بالنمو الاقتصادي المستدام. في سياق هذا البحث، **يُعرَّف الشمول المالي** بأنَّه تحسين نطاق الخدمات المالية وجودتها وتوافرها للمحرومين والمستبعدين مالياً، والوصول إلى الخدمات المصرفية، مثل: الحسابات المصرفية، وآليات تسوية المدفوعات، وكذلك الائتمان (**Stein 2010**).

إنَّ الدراسات الاقتصادية التي تربط النظم المالية الشاملة بالنمو الاقتصادي لا سيَّما في الدول النامية كثيرة. فقد وجدت الدراسات باستمرار وجود علاقة إيجابية بين الشمول المالي وزيادة متوسط العمر المتوقَّع، ومحو الأمية ودخل الفرد، وأنَّ هذا منطقي من الناحية الاقتصادية حيث متى ما يحصل السكان المهمشون والمحرومون على إمكانية الوصول إلى الموارد المالية التي كانوا مستبعدين منها في السابق، فإنَّ ذلك من شأنه أن يخلق مجموعة من الفرص الجديدة، ويميل إلى زيادة الدخل، ومن ثَمَّ تنشيط الاقتصاد غير المنظَّم؛ لأنَّ أكثر هؤلاء يعملون فيه، وبإدخال التكنولوجيا المالية يمكِّن من دمجهم مع اقتصاد السوق الرسمي بما يعزِّز النشاط الاقتصاد العام والمستدام.

لذا، يجب على صانعي القرار الذين يرغبون في خلق نمو اقتصادي مستدام تصميم سياسات تشجع الإدماج المالي، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية على أوسع نطاق ممكن. ومن أكثر الأدوات فعالية لتحقيق تلك العلاقة هو استخدام التكنولوجيا أو تطبيقها، لا سيَّما استخدام

الهواتف المحمولة لإجراء الأنشطة المصرفية، في حين أنَّ التأثير الإيجابي لتغلغل الهاتف المحمول على توسيع الوصول إلى التمويل أمر راسخ، إلا أنَّ كيفية تصميم سياسات فعالة وتنفيذها لم يُحقَّق فيها بصورة شاملة، وكان الموضوع الرئيس الذي يُتناول في سبيل الوصول إلى الهدف الأساسي للبحث.

مع ربط البنية التنظيمية (الإدارية) عالية الجودة بالنمو الشامل والمستدام، إلا أنَّه لا يوجد إجماع واضح على الصورة التي ينبغي أن تبدو عليه البنية التنظيمية. فحينما يتعلَّق الأمر بالتكنولوجيا والشمول المالي، فإنَّ العوائق الرئيسة أمام التنفيذ الناجح ذات طبيعة تنظيمية أكثر من أنَّها قرارات اقتصادية، إذ يجب على مسؤولي الحكومة، أو البنك المركزي —الجهة المعنية بالقرارات ذات الصلة— أن يقرّروا ما إذا كانوا سينظمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والإقراض من شخص إلى شخص كأدوات تكنولوجية أو مالية. فضلاً عن ذلك فإنَّ البنك المركزي بإمكانه أن يحفِّز المصارف والمؤسسات المالية على تبنِّي سياسات شاملة، إلا أنَّ الحوافز لها آثار سلبية نوعاً ما على واقع التنمية في بعض الأحيان كما ما سنراه في تجربة الهند مثلاً.

في النهاية فإنَّ القدرة على إحداث ثورة في التمويل العالمي عن طريق جعله أكثر شمولاً ولا مركزية ومساواة يكمن في عمليات الابتكار الحديثة في التكنولوجيا المالية. إذ يقدِّر تقرير صادر عن (McKinsey) أنَّ التقدُّم في التكنولوجيا المالية بإمكانه أن يوسِّع الخدمات المصرفية الرقمية إلى (1.6) مليار شخص في الاقتصادات النامية، ويزيد حجم القروض المقدَّمة للأفراد والشركات بمقدار (2.1) تريليون دولار بحلول عام 2025، إذ تتمثَّل أكبر أصول التكنولوجيا المالية في أنَّها ذكية، ويمكن نشرها للاستفادة من البنية التحتية، والسياسات الحكومية الحالية؛ لجعل التمويل أكثر شمولاً، وهذا مهم لمستقبل التمويل وعمليات الإقراض، إذ يرتبط التمويل الشامل ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي المستدام، وهو غاية الدول النامية (**Manyika. 2020**).

المحور الثاني : تجارب دولية مختارة لصناعة التمويل

أولاً: تجربة كينيا ونجاح (M-PESA)

تُعدُّ (M-PESA) في كينيا (وهي خدمة تحويل نقدي رقمي أُسِّست في عام 2007) مثالاً مفيداً على ابتكار التكنولوجيا المالية الذي يستجيب لاحتياجات الأفراد والشركات المالية. كانت شركة الاتصالات الكينية (Safari com) تحتكر بالفعل شبكة الاتصالات في كينيا؛ دخلت (M-PESA) بسهولة في شراكة مع مزوِّد الشبكة لإضافة خدماتها، وبحلول عام 2014 كانت قد تغلغلت في (90٪) من السوق. كما ارتفع الطلب على الخدمة التي يقدِّمونها من قبل المستهلكين لراحتها وكفاءتها. لقد تطلَّب الأمر الابتكار التكنولوجي الصحيح لتقديم خدمة يمكن أن تزدهر في الظروف التالية، (كثير من الناس في كينيا عندهم هواتف محمولة، ولكن ليس لديهم بطاقات خصم، والبنية التحتية المادية السيئة جعلت الذهاب إلى البنك عبئاً ثقيلاً لا سيَّما سكان الريف). كانت هناك فرصة لأي شخص يمكنه تصميم تقنية لتسهيل التحويلات النقدية باستخدام شبكة الاتصالات الحالية، وتولت (M-PESA) هذا الدور. هذا مثال على كيفية مساهمة صناعة التكنولوجيا المالية في آفاق جديدة في التمويل الرقمي، عن طريق تلبية احتياجات السوق التي لا تُلبَّى حالياً عن طريق التطبيق الملائم للتكنولوجيا (**Billy.2017**).

إنَّ الميزة التي تتمتَّع بها خدمات التحويل النقدي الرقمية هذه، والسبب في إمكانية نشرها بسرعة وعلى الملايين من العملاء في مدَّة زمنية قصيرة، هو في الحقيقة التكنولوجيا نفسها. عن طريق دعم البنية التحتية مثل شبكة اتصالات (Safari com)، يمكن لـ(M-PESA) أن تؤسِّس نفسها بسرعة كبيرة، مع متطلبات رأس مال منخفضة لبدء التشغيل، ولا تحتاج إلى الاستثمار أو إنشاء بنية تحتية باهظة الثمن، وتستغرق وقتاً طويلاً. وغالباً ما تُعتَمدُ التكنولوجيا المالية (Fin-tech) بنجاح حينما تُسلَّم قطعة ذكية من التكنولوجيا إلى السوق الحالية، وتفي باحتياجات كل المجتمع. كما يمكن أن تكتسب اختراقاً واسعاً للسوق بسرعة كبيرة، وبذلك توسِّع الخدمات المالية لملايين الأشخاص. وإنَّ الجزء المهم الآخر من هذه التجربة هو أنَّه مع نمو (M-PESA)، **أدرك البنك المركزي الكيني** أنَّه بحاجة إلى التدخُّل وتوضيح البيئة التنظيمية—الإدارية.

قرَّر البنك المركزي الكيني في عام 2009 أن يَعُدَّ خدمات الدفع الرقمية ليست خدمات مصرفية، ممَّا سمح بلمسة تنظيمية أخف، ساعدت على منع الخدمة المزدهرة من التقيُّد باللوائح

المرهقة. وهذا يسلط الضوء على أهمية تحقيق التوازن التنظيمي الصحيح في مرحلة مبكرة من التطور. وبمجرد أن أصبح واضحاً أنَّ ملايين الأشخاص يستخدمون (M-PESA)، قرَّر البنك المركزي بسرعة تكييف تنظيمها، وهذا هو التنسيق الملائم بين السياسة النقدية مع خدمات المجتمع، ومن ثَمَّ أزال العقبات حول الوضع القانوني للخدمة وتحت أي ظروف يمكن أن تعمل (**Central Bank of Kenya,2018**) .

يقلِّل مثل هذا التوضيح التنظيمي من عدم اليقين للمستثمرين والمستهلكين، لا سيَّما العاملين في اقتصاد الظل الكيني، ويحدِّد قواعد اللعبة، وتسمح لشركات التكنولوجيا بتطوير إستراتيجيات شاملة مالياً بثقة، والرسم البياني التالي يدعم هذا التفسير.

الشكل – 1 التحويلات النقدية عبر الهاتف في كينيا للسنوات من 2007-2017

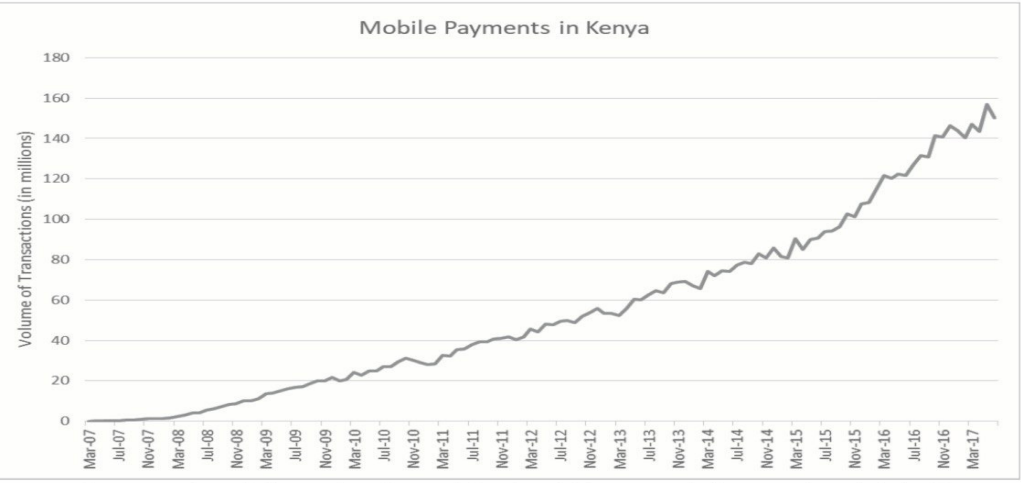

ource: Data retrieved from the Central Bank of Kenya website, retrieved July 28, 017,. https://www.centralbank.go.ke/national-payments-system/mobile-payments/

كان حجم معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول في كينيا في عام 2007 منخفضاً، ومع وجود سوق كبيرة لهذه الخدمة، إلا أنَّه مع بدء عمل (M-PESA) في تلبية احتياجات هذه السوق. ازداد حجم المعاملات عبر الهاتف المحمول، وتسارع هذا الاتجاه بعد عام 2009 بمجرد أن حُدِّدَ الهيكل التنظيمي الجديد، ونُفِّذَ من قبل البنك المركزي الكيني. ومنذ عام 2017 كان هناك ما يقرب من (150) مليون معاملة عبر الهاتف المحمول شهرياً، وهو معدل نمو كبير جداً على مدار

عشر سنوات. أصبح هذا النمو والتوسُّع الكبير في الوصول إلى الخدمات المصرفية للعملاء غير المخدومين سابقاً ممكناً؛ بفضل شركة (Fintech) باستخدام التكنولوجيا لتقديم خدمة كان هناك طلب كبير عليها، ولكن لا توجد وسيلة للوفاء بها. فضلاً عن ذلك، اتخذ البنك المركزي إجراءات تنظيمية ملائمة في مرحلة مبكرة للسماح لـ(M-PESA) بتطوير هذه الخدمة وتقديمها من دون إثقال كاهلها بالمتطلبات التنظيمية، وحجم المعاملات التي يجب أن تستوفيها في سبيل الحصول على رخصة العمل. كما أوضحت بسرعة الشروط التي يمكن أن تعمل بها الخدمة.

خلاصة التجربة الكينية تقودنا إلى كيفية وضع التكنولوجيا المالية (Fintech) لتطوير أنماط جديدة للتمويل المالي، والدور المهم الذي تلعبه البنية التنظيمية السليمة في هذه العملية في البلاد، خصوصاً فيما يتعلق بالعاملين في الأنشطة غير الرسمية، ومن ثَمَّ إمكانية دمجهم في الاقتصاد الرسمي بما يحقِّق النمو الاقتصادي الحقيقي المستدام.

ثانياً: تجربة الهند وتحديات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول

تُعدُّ الهند سوقاً أخرى، إذ توجد إمكانات كبيرة للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمعاملات الرقمية، ولكن لا تُقدَّم حالياً الخدمات الكافية لها. كما هو الحال في كينيا، إذ يحاول المسؤولون الحكوميون صياغة إطار سياسة مناسب لمعالجة هذا الخلل التنظيمي– الإداري، ولكن النتائج كانت متباينة.

تشير البيانات المأخوذة من مؤشر بيانات الشمول المالي للبنك الدولي إلى أنَّ (53٪) فقط من الهنود البالغين يمتلكون حساباً مصرفياً في عام 2020، أي: ما يقرب من نصف السكان البالغين في ذلك الوقت كانوا يسدُّون جميع المعاملات المالية (خارج السجلات) أي: التعاملات في الاقتصاد غير المنظَّم (اقتصاد الظل الهندي). أمَّا لدولة بحجم الهند فيمثِّل ذلك حجماً ضخماً من النشاط الاقتصادي الذي لم يُسجَّل مطلقاً في المقاييس الرسمية مثل الناتج المحلي الإجمالي، أو الاستهلاك المحلي. بعدها أوجدت الهند ظروفاً لشركات التكنولوجيا المالية (Fintech)، جنباً إلى جنب مع السياسة الحكومية لإشراك ملايين العملاء الجدد في منصات الدفع غير النقدية التي تهدف إلى تعزيز الشمول المالي (تمويل العاملين في الأنشطة غير الرسمية). وتستهدف شركات التكنولوجيا المالية في الهند هذه الفئة السكانية التي تعاني من نقص الخدمات، وتقدِّم خدمات مالية رقمية. وإنَّ الخدمات المالية الأكثر شيوعاً هي (Paytm) وهو نظام محفظة إلكترونية غير

نقدي وصل إلى (200) مليون مستخدم في شباط 2017. كما يمكن أن يُعزى جزء من نجاح (Paytm) إلى البرنامج الحكومي لسنة 2014 الذي صُمِّمَ لفتح (200) مليون حساب جديد للفقراء الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي . ونظراً لحثِّ الحكومة مزيداً من الأشخاص على فتح حسابات مصرفية فقد نما سوق خدمة المعاملات الرقمية مثل (Paytm) بصورة متناسبة. أدَّى **إلغاء التداول** (وهو برنامج حكومي شامل لسحب نسبة كبيرة من جميع النقد من التداول) في أواخر عام 2016، إلى توسيع سوق المعاملات غير النقدية وحصلت (Paytm) على التصويت بالثقة في صورة استثمار بقيمة (1.4) مليار دولار من (Soft bank) في أيار 2017 (**Rai 2017**). أمَّا الأشخاص الذين قد لا يكون لديهم بطاقات خصم، ولكن لديهم هواتف محمولة، فإنَّ هذا النوع من الحلول التكنولوجية المبتكرة يجسّد إمكانات صناعة التكنولوجيا المالية. فحينما يتعلَّق الأمر بمواجهة التحديات الحديثة للتمويل، فإنَّ الاستفادة من التكنولوجيا بهذه الطريقة يمكن أن تكون فعالة للغاية، لا سيَّما حينما تقترن بسياسة اقتصادية كلية سليمة وهادفة من قبل الجهات المختصة، كالبنك المركزي على وجه الخصوص أو الحكومة عموماً.

ومع ذلك، فإنَّ إنشاء الإطار التنظيمي الصحيح ووضع السياسات المناسبة التي تشجِّع النمو المستدام من دون حصر الابتكار يمثِّل تحدياً كبيراً. إذ يجب أن يوازن الإطار التنظيمي بعناية بين الأمن النظامي والاستقرار الاقتصادي والحاجة إلى السماح لمشاريع ريادة الأعمال بالنمو والتجربة. وحينما تكمل السياسات بعضها بعضاً –كما في حالة (M-PESA) والبنك المركزي الكيني– يمكن أن تسمح للخدمة المطلوبة بالازدهار والتقدُّم. من جانب آخر، فحينما تتدخَّل الحكومة في الوقت الخطأ أو حينما تتدخَّل بسياسة غير مدروسة أو بتجاوز تنظيمي غير مدروس فقد يؤدّي ذلك إلى نتائج عكسية تؤثِّر سلباً على واقع الاقتصاد.

تُعدُّ حالة إلغاء التداول في الهند في نهاية عام 2016 مثالاً جيداً على الحالة الأخيرة. ففي تشرين الثاني 2016، أعلن رئيس الوزراء الهندي أنَّه ستُسحب جميع الأوراق النقدية بقيمة (500) روبية هندية و(1000) روبية هندية أي: نحو (86٪) من النقد المتداول. وكانت الخطة قيد الإعداد لأشهر عِدَّة، لكنَّها اقتصرت على مجموعة صغيرة جداً من صانعي السياسات من المستويات العليا، وطُرِحَت مع القليل من التخطيط، أو التشاور بين الوكالات، ومن ثَمَّ أُعْلِنَ عن السياسة وتنفيذها فجأة؛ ممَّا أثر تأثيراً عكسياً على أغلب المواطنين.

لقد كانت عملية التحول الفجائية كالصدمة، إذ شكَّلت حالةً سلبيةً على المجتمع (ومن المحتمل) أن تكون قد أسهمت في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للهند في نهاية عام 2016، كما أنَّ آثار الصدمة السلبية ربما مات منها عديد من الأشخاص كنتيجة غير مباشرة، فعلى سبيل المثال، حينما رفض سائقو سيارات الأجرة نقلهم إلى المستشفى حينما حاولوا الدفع باستخدام الأوراق النقدية المحظورة (**Banerjee 2019**). كذلك بالنسبة للأشخاص الذين احتفظوا باحتياطيات نقدية كبيرة، لا سيَّما فقراء الريف والذين لا يتعاملون مع البنوك والذين لا يحتفظون بأموالهم في حسابات مصرفية، فقد قُضِيَ على كميات هائلة من صافي الثروة والقيمة. إذ إنَّ الهدف هو استهداف ما يسمى بالنقود السوداء، والنقود التي يخزنها المجرمين وتجَّار المخدِّرات والمعاملات الأخرى في اقتصاد الظل، وأتى رأس المال هذا إلى الاقتصاد الرسمي (**Kazvin 2020**). ومع الانتشار المتزايد لخدمات التمويل الرقمي التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية، كان للسياسة آثار مفيدة بعد عامين تقريباً. ومن ثَمَّ لقد كان السحب المفاجئ لمبالغ ضخمة من النقد من التداول بمنزلة الأثر الإيجابي للخدمات المصرفية الرقمية والتحويلات النقدية مثل (Paytm).

يُدج ملايين الأشخاص في الاقتصاد الرسمي عن طريق منصات التمويل الرقمية. لكن العلاج بطريقة الصدمة ممكن أن يدفع إلى تباطؤ اقتصادي ينعكس على طبيعة الأعمال. بالنتيجة لقد كانت سياسة صاغتها مجموعة صغيرة، ولم تدرسها دراسة صحيحة، ويبدو أنَّها لم تأخذ في الاعتبار الاضطراب واسع النطاق الذي قد يسبِّبه للاقتصاد. وهذا يسلِّط الضوء على أهمية التفاعل بين الابتكار التكنولوجي في التمويل وصنع السياسات الحكومية. لكن في نهاية المطاف، فقد ساعدت عملية إلغاء التداول على ضم ملايين المستخدمين الجدد لمنصات التمويل الرقمية. **لكنَّها جاءت بتكاليف اقتصادية وبشرية حقيقية.** فضلاً عن ذلك، فإنَّ الآثار طويلة الأجل للسياسة غير واضحة. لكن بعد الزيادة الأولية في حجم المعاملات الرقمية والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، عاد عديد من المستهلكين إلى النقد. يُشير الرسم البياني أدناه إلى انخفاضٍ حادٍّ في حجم المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول بعد إلغاء التداول، ومع عودة تدريجية إلى نمو أبطأ وأكثر اعتدالاً في الأشهر الأخيرة من عام التحوُّل.

الشكل – 2 التحويلات النقدية في الهند باستخدام الهاتف (ملايين نسمة)

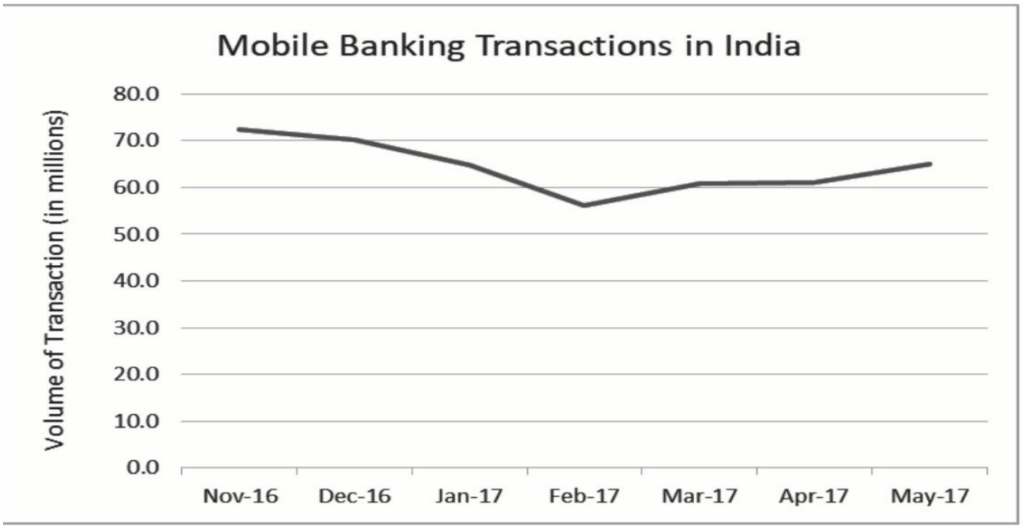

Source: Data obtained from Reserve Bank of India weekly statistics, retrieved July 28, 2017, https://www.rbi.org.in/Scripts/BS_PressReleaseDisplay.aspx?prid=39469.

يتزامن هذا الانخفاض مع حجم المعاملات المصرفية عبر الهاتف المحمول مع إصدار المتطلبات التنظيمية الجديدة في أوائل عام 2017 للمحافظ الإلكترونية مثل (Paytm)، بما في ذلك معايير الامتثال الأكثر صرامة والحد الأدنى لاحتياطي رأس المال والحد الأقصى للتحويلات إلى الحسابات المصرفية (**Moray 2018**). وتشير هذه الخطوات إلى عزم البنك الاحتياطي تنظيم خدمات المحفظة غير النقدية مثل أداة مالية أكثر من وصفها ابتكاراً تقنياً صارماً. كما هنالك حاجة إلى مزيد من البيانات للتوصُّل إلى نتيجة نهائية حول التأثير الدقيق لصنع السياسات الهندية والبنية التنظيمية على الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمدفوعات غير النقدية في البلاد. ولكن في حين تزامن إلغاء التداول مع زيادة أولية في الخدمات المصرفية عبر الإنترنت؛ انخفضت الأرقام بسرعة مرة أخرى، في حين أدَّت السياسة نفسها إلى تعطيل الاقتصاد بشدة. وهذا النوع من النتائج غير الحاسمة من السياسات التنظيمية التدخلية في الهند ليس نادراً . **إذ نلاحظها في كثيرٍ من الدول النامية التي تريد التطوُّر، لكن من غير إجراء دراسات اقتصادية للواقع، وعملية التكيُّف مع التكنولوجيا الجديدة.**

ثالثاً: تجربة الصين (منصات الإقراض من شخص إلى شخص)

يمكن للتكنولوجيا المالية أن تخلق فرصاً لأقسام الاقتصاد غير الرسمي عن طريق منصات الإقراض من شخص إلى شخص. وتُعدُّ منصات الإقراض بين الأقران والتي تتمثَّل في التطبيقات وبرامج الهاتف المحمول التي تطابق المقترضين مع المقرضين من دون وسيط تقليدي مثل البنك أو الوسيط، ومن ثَمَّ توسُّع الوصول إلى رأس المال لملايين من أصحاب الأعمال الصغيرة والمستهلكين الذين اضطروا تاريخياً إلى اللجوء إلى مقرضي الأموال ذي الفائدة المرتفعة، وأنَّ أنظمة الظل المصرفية غير الفعالة يمكن الاستغناء عنها بيسر حينما لا يتمكن هؤلاء من الحصول على قروض من البنوك التقليدية. وتقدِّم منصات الإقراض بين الأقران عموماً قروضاً صغيرة للمقترضين بضمانات قليلة أو من دون درجات ائتمانية، وذلك يكون اعتماداً على وضع الشخص في الأسواق ومدى التجارة التي يعمل بها. كذلك تميل القروض إلى أن تكون شخصية أو للشركات الصغيرة، لكن المبالغ صغيرة جداً لدرجة شعور البنوك التقليدية في كثيرٍ من الأحيان أنَّه لا يستحق جهد الاكتتاب أو إصدارها. لكن عن طريق تجميع رأس المال من عديدٍ من المصادر، فإنَّ أخطار التخلُّف عن السداد تكون موزَّعة نظرياً ولا مركزية، بدلاً من التركيز على الميزانية العمومية لبنك واحد (**Lenz 2017**).

وقد انطلقت صناعة الإقراض هذه كما تسمَّى حرفياً في الصين (الاقتراض بين النظراء)، ربَّما لأنَّها عالجت مشكلة هيكلية حادة بصورة خاصة في الاقتصاد الصيني، وهي مطابقة رأس المال مع المقترضين. فقد واجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة تاريخياً صعوبة في الحصول على قروض من المصارف الكبيرة المرتبطة بقوة الدولة أو المملوكة لها. فضلاً عن ذلك ومع أنَّ معدل الادخار في الصين مرتفع للغاية، إلا أنَّ أسعار الفائدة المدفوعة على الحسابات المصرفية ضعيفة، ممَّا يدفع الناس إلى البحث عن طرائق أكثر ربحية لاستخدام رؤوس أموالهم (**Wang 2020**).

وهنا تدخَّل مبتكرو التكنولوجيا المالية لمطابقة المشاركين في السوق من أصحاب الأعمال الصغيرة غير القادرين على تأمين قروض من المصارف التقليدية، وأصحاب رأس المال الذين يبحثون عن عائد لائق على مدخراتهم —مع بعضهم بعضاً عن طريق منصات يسيرة عبر الإنترنت–. وسارعت منصات الإقراض من نظير إلى نظير للاستحواذ على رأس المال هذا، وتوجيهه إلى استخدامات أكفأ، إذ بلغت المنصة الإقراضية للمدة (2007–2017) نحو ما يقرب (2) تريليون، ونظراً لأنَّ الإقراض من نظير إلى نظير يستحوذ على كثير من رأس المال، فقد اضطرت المصارف الكبيرة إلى

معالجة بعض أوجه القصور الهيكلية والسعي إلى تحسين تجربة المستهلك حتى يتمكَّنوا من التنافس مع شركات التكنولوجيا المالية (**Economics 2017**). كما أنَّها خدمت مهمة الوظيفة الاقتصادية، وهي توفير رأس المال لمجموعة واسعة من الفاعلين الاقتصاديين الذين لولا ذلك لما كان بإمكانهم الوصول إليه، وتحسين كفاءة التخصيص. كما يعزِّز هذا الاستهلاك، ويخلق الأعمال الصغيرة، ويحسِّن الكفاءة الاقتصادية الشاملة. ومن ثَمَّ قدرت هذه الإجراءات على إخراج نظام الظل المصرفي إلى الاقتصاد الرسمي، وتعزيز الناتج المحلي الحقيقي في البلاد.

وتتمتَّع الصين بتاريخ طويل من نظام الظل المصرفي الهائل، إذ كان المقترضون الصغار عرضة للاحتيال وأسعار الفائدة المرتفعة، وقد جُذِبَ نظام الظل المصرفي هذا جذباً متزايداً إلى الاقتصاد الرسمي عن طريق منصات الإقراض من نظير إلى نظير، ويؤدِّي هذا إلى إدخال قطاع اقتصاد الظل إلى حد كبير إلى صناعة التمويل في الاقتصاد الرسمي وإخضاعه للوائح والضرائب، وكلها فائدة اقتصادية صافية تتحقق إلى الناتج المحلي الإجمالي الصيني.

وقد تجاوزت قيمة سوق الإقراض من نظير إلى نظير في الصين عام 2017 (100) مليار دولار، ولم تعد طريقة صغيرة ومبتكرة للمقترضين الذين جُهِلوا للحصول على رأس المال الذي يحتاجون إليه، ولكنَّها جذبت مستثمري التجزئة الكبار، ووصلت إلى أهمية نظامية. كما تطلب نمو الصناعة إعادة تقييم البيئة التنظيمية—الإدارية، واتخذت الصين خطوات لتحديث سياساتها منذ عام 2015. **ومن ثَمَّ فإنَّ النهج التنظيمي الجديد للصين للاقتراض بين النظراء هو مثال مفيد لكيفية إمكان أن تساعد البنية التنظيمية السليمة في تعزيز الشمول المالي، وإمكانية تمويل العاملين في الاقتصاد غير المنظَّم بما يؤدِّي إلى النمو الحقيقي المستدام.**

مع نمو منصات الإقراض من قسم صغير في الاقتصاد إلى صناعة بقيمة (100) مليار دولار، تحرَّك المنظِّمون الصينيُّون بسرعة لتوضيح الوضع القانوني للصناعة، ووضع قواعد ولوائح واضحة— تماماً كما فعل البنك المركزي في كينيا مع (M- PESA)— إذ قاوم كثير في صناعة التكنولوجيا هذه المبادرات التنظيمية؛ لأنَّ الميزة الرئيسة لمنصات الإقراض كانت تطابق المقترضين برأس المال، ومن ثَمَّ لم يكن عليهم الاحتفاظ باحتياطيات رأس المال الخاصة بهم؛ لأنَّ القروض لم تكن محجوزة في ميزانياتهم العمومية (**Wall Street Journal,2015**). كانت هذه الحجة صحيحة إذا ظلت الصناعة صغيرة. ولكن بمجرد أن بدأت شركات التكنولوجيا المالية في

تسهيل قروض بقيمة عشرات المليارات من الدولارات وجذب مستثمري تجار التجزئة الكبار، انتقلت إلى قطاع مهم من الناحية النظامية من الاقتصاد. أدركت لجنة تنظيم البنوك الصينية ذلك في عام 2015 ففرضت متطلبات ترخيص ورأس مال أكثر صرامة، ومنذ فرض اللوائح الجديدة تباطأ معدل النمو المقاس للقروض غير المسدَّدة من (5.7٪) في عام 2016 إلى نحو (4٪) في عام 2019، في حين ارتفعت القيمة الإجمالية لجميع القروض إلى ما يقرب (130) مليار دولار، يشير هذا إلى أنَّ المتطلبات التنظيمية الأكثر صرامة لم تؤثِّر تأثيراً كبيراً على نمو قطاع منصات الإقراض مع ضمان الحد الأدنى من معايير الجودة، والأمن لأنواع القروض التي تُصدر (**Lockett 2020**).

وقد حُقِّقَ ذلك عن طريق تصميم بنية تنظيمية ملائمة وتنفيذها لا تفرض متطلبات رأس مال إلزامية، أو تغلق الكيانات غير المطابقة بطريقة مخصصة، أو مفاجئة، أو غير مدروسة، كما هو الحال مع إلغاء التداول في الهند. فضلاً عن تطوير هيكل متدرج يسمح لشركات (Fintech) بالعمل في مجالها حتى تصل إلى حجم معين بناءً على الأصول وحجم المعاملات، وبعد ذلك يُطلب منهم الدخول في شراكة مع مؤسسة مالية أكبر وأكثر رسوخاً تتمتَّع برأس مال كافٍ، والخضوع لمتطلبات الامتثال الأكثر صرامة (**Arner 2019**).

يتيح هذا الهيكل لمبدعي التكنولوجيا المالية حرية التجربة حينما يكون عندهم أصول محدودة، وإمكانية محدودة لخلق أخطار نظامية. إذا كان نموذج أعمالهم ناجحاً، فسيؤدِّي هذا النجاح إلى مزيد من التدقيق التنظيمي، وهو أمر معقول في صناعة التمويل حينما تكون مليارات الدولارات على المحك. كذلك تهدف متطلبات الترخيص والرقابة الأكثر صرامة أيضاً إلى تثبيط الاحتيال ومنع انتشاره، إذ إنَّه أصبح مشكلة حادة بصورة متزايدة مع نمو الصناعة، في حين أنَّ التدقيق التنظيمي الأكثر صرامة قد يعوق الأسلوب الحر الذي تفضله شركات التكنولوجيا المالية، إذ حينما يتعلَّق الأمر بتمويل الابتكار فلا ينبغي تركه من دون رادع إلى أجل غير مسمى. وخلقت السلطات الصينية بيئة تنظيمية أكثر استقراراً لقطاع الإقراض (التداول من شخص إلى شخص)، ولا يبدو أنَّه كان لذلك تأثير مدمِّر على الاقتصاد أو تباطؤ تباطؤاً كبيراً في معدل النمو في الصناعة. وهذا مثال آخر على تحقيق التوازن التنظيمي المناسب عن طريق الاستجابة للظروف المتغيِّرة أثناء تطورها بدلاً من التدخل بقوة من خلال السياسات الصارمة.

المحور الثالث: تنشيط القطاع الحقيقي للاقتصاد العراقي– مدخل التكنولوجيا المالية

أولاً: الاقتصاد غير المنظَّم في العراق (نظرة عامة)

مرَّ الاقتصاد العراقي بعدد من التغيُّرات المهمة والعميقة طَوَال العقود الماضية، لا سيَّما في التسعينيات من القرن الماضي، وما بعدها وإلى وقتنا الحاضر. إذ كان من أبرز النتائج هو صعود الاقتصاد غير المنظَّم وتناميه، وكانت السياسات الاقتصادية مركِّزة على الطاقة الإنتاجية للأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة ضمن القطاع العام، والتي خفضت فيما بعد تحت تأثير العقوبات الاقتصادية في عام 1990 حينما تعثَّر كلٌّ مِن الإنتاج الزراعي والصناعي؛ بسبب ضعف مساهمتهما، وقد خطَّط الاحتلال بعد عام 2003 إلى تحويل الاقتصاد العراقي نحو آلية السوق، وكجزء من هذه الخطة كان من المتوقَّع أن تلعب الشركات الخاصة دوراً أساسياً في النهوض بالاقتصاد العراقي ودفع عجلة التنمية إلى الأمام، ومن ثَمَّ ستقود برامج إعادة الإعمار، وستكون كافية لإقناع موجة كبيرة من الاستثمارات (المستثمرين) وتشغيل العمالة، لكن حالة العنف، وعدم وضوح المستقبل قوَّضت ثقة المستثمرين؛ ممَّا وَلَّدَ بيئة طاردة للاستثمار في العراق، والنتيجة هي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (35%) في عام 2003، ولكن في المقابل فإنَّ الجزء الوحيد الذي نجا من تلك التغيرات هو الاقتصاد (القطاع) غير المنظَّم.

إنَّ انتشار الاقتصاد غير المنظَّم في العراق إبَّان العقود الثلاثة الأخيرة، بسبب الضغوط المعيشية التي خلفتها السياسات الاقتصادية، والحروب المفروضة على العراق، وما أعقبها من حصار اقتصادي دام قرابة ثلاث عشرة سنة، والتي أسهمت في زيادة أعداد الفقراء في العراق، وارتفاع نسب البطالة فيه، إذ لا بدَّ أن يدفع المواطن للتفكير بمصادر دخل جديدة، ممَّا يستدعي عدم ملاحقتهم من قبل الحكومة، لا سيَّما في ظل عدم قدرة النشاط الاقتصادي الحالي على استيعاب القوى العاملة جميعها فيه، كما يعيش الاقتصاد العراقي اليوم حالة فوضى؛ لعدم وضوح الرؤية العلمية لمحددات مساراته أو غيابها، وغياب الرؤية هذا ناجم عن ظاهرة أخرى تتمثَّل في الفساد المالي والإداري المستشري في كل مفاصله، وعمَّقت هذه الظاهرة من ظاهرة الاقتصاد غير المنظَّم، وعقَّدت سبل معالجته، ومن القضايا الأخرى التي لها علاقة بهذا القطاع وتمثِّل وجهاً آخرَ له هي عملية نافذة بيع العملة التي يقوم بها البنك المركزي العراقي، لأنَّها لا تترك أثراً إيجابياً في عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أنَّ الاقتصاد غير المنظَّم هو أحد أنشطته كغسيل الأموال والتهرُّب الضريبي،

إذ يتصف بنشاطه السلبي في عملية التنمية الاقتصادية.

ومع الانتشار الواسع لأنشطة القطاع غير المنظَّم في العراق؛ إلا أنَّنا لم نجد بيانات رسمية عن هذا القطاع، ويبدو أنَّ السبب في ذلك هو عَدُّ هذا القطاع جزءاً من الاقتصاد الخاص من دون تحديد نسبته، كما أشارت الإستراتيجية الوطنية إلى التخفيف من الفقر في عام 2009 بأنَّ (38%) من الفقراء عاملون في القطاع الخاص الذي يتصف بانخفاض الإنتاجية، وغلبة العمل غير المنظَّم (**إستراتيجية التخفيف من الفقر،15،2009**)، لكن الواقع الميداني يُشير إلى وجود نسب أخطر من ذلك بكثير، لا سيَّما توسُّع ظاهرة الاقتصاد غير المنظَّم بعد عام 2003 توسُّعاً كبيراً، ومن ثَمَّ يمكن تحديد القطاع غير المنظَّم في العراق حالياً وَفْق مجالاته إلى ما يلي:

1- انتشار الباعة المتجولين، وصفوف (الأكشاك) والعربات، والبسطات على جانبي معظم الشوارع التجارية، والتي تعود إلى أفراد اضطرَّهم الفقر والبطالة للعمل في هذه الأماكن غير الرسمية، وقد غَضَّتِ الدولة الطرفَ عن هذه الممارسات والأعمال طَوَال المدة قبل عام 2003؛ بسبب الحصار، وقد حاولت إيجاد الساحات والأماكن الخاصة بهؤلاء العاملين من دون جدوى؛ نتيجة لرفض العمال المعنيّين من تغيير أماكنهم، ممَّا دعا الدولة إلى أن تعمدَ في بعض الأحيان إلى إزالة هذه المخالفات، بل واعتقال بعض العاملين في هذا القطاع غير المنظَّم.

2- وجود كثير من البيوت ذات الحيازة غير المنظَّمة على أطراف المدن الرئيسة ووسطها، وقد أُنشِئت هذه الدور السكنية على أراضٍ تعود ملكيتها للدولة، والتي كانت مستخدمة قبل عام 2003 كمعسكرات للجيش السابق، أو مواقع للتصنيع العسكري أو غير ذلك، أو على أراضٍ زراعية حُوِّلت إلى دور سكنية بِلا موافقات رسمية، ويُعدُّ سكانها لاجئين اقتصاديين من الفقر والبطالة داخل البلاد.

3- العاملون في القطاع الرسمي الذين تُعدُّ خدماتهم مطلوبة بصورة كبيرة ضمن القطاع غير المنظَّم مثل المدرِّسين (مدرِّسو الخصوصي)، أو السباك، أو الكهربائي وغيرهم، الذين يقومون بأعمالهم خارج الدوام الرسمي مقابل أجور معينة، يختلف هؤلاء في مدى اضطرارهم للعمل ضمن القطاع غير المنظَّم، فمنهم من يدفعه الجشع، ومنهم المضطر تحت ضغط الحاجة؛ بسبب دخله المنخفض.

ثانياً: قياس تأثير القطاع غير المنظَّم على واقع الاقتصاد العراقي

أصدر صندوق النقد الدولي دراسة في عام 2010 عن الاقتصاد غير المنظَّم، وقد أشار إلى حجم الاقتصاد غير المنظَّم في اقتصادات دول مجموعة العشرين، إذ بلغ معدَّل حجم أنشطة هذا القطاع في المجموعة قرابة (22-23%) من الناتج المحلي الإجمالي في المدة (2002-2007 ، كما تضمنت الدراسة نفسها حجم الاقتصاد غير المنظَّم في السعودية الذي بلغ نحو (19%) من إجمالي الناتج المحلي، أمَّا في مصر فقد بلغت النسبة نحو (40%) في عام 2012، وتشير دراسة بعنوان اقتصاد الظل في أوربا صدرت من شركة «فيزا» العالمية عام 2014 إلى أنَّ قطاع تجارة الجملة، والتجزئة، وقطاع الفندقة، والسياحة، وقطاع النقل، والاتصالات، تُعدُّ أكبر القطاعات التي تحتضن أنشطة الاقتصاد غير المنظَّم.

وفي العراق فإنّنا سنعتمد على طريقة الطلب على النقود (النقود السائلة) في تقدير حجم الاقتصاد غير المنظَّم، إذ يمكن للتغيُّرات في معدل نشاط الاقتصاد غير المنظَّم أن تحتسب عن طريق التغيُّرات التي تطرأ على معدل النقود المتداولة فيما يخص المعروض النقدي، وقد صِيغَتِ العلاقات التي تسمح بإيجاد حجم الاقتصاد غير المنظَّم عن طريق المعادلات الآتية: (**DAVIDES-CU,2013,35**)

الجدول (1)

معادلات تقدير الاقتصاد غير المنظَّم

IE =	**Vo**	**Ko = Co / Do**	**C = Cu + Co**
	Vu	**Ku = Cu / Du**	**D = Du + Do**

Source: DAVIDESCU Adriana (2013) Estimating the size of Romania shadow economic using Gutmann simple currency ratio approach, p35.

حيث ان :

C: المخزون الفعلي للنقود السائلة ، D: المخزون الفعلي للودائع تحت الطلب.

u: للدلالة على الاقتصاد غير المنظَّم ، o: للدلالة على الاقتصاد المنظَّم.

Yu: الدخل غير المعلن (المخفي) ، Yo: الدخل المعلن (الملاحظ) .

Ku ، Ko: نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب في الاقتصاد غير المنظَّم والمنظَّم على التوالي.

Vu ، Vo: سرعة دوران النقود في الاقتصاد غير المنظَّم والمنظَّم على التوالي.

وتفترض هذه الطريقة أنَّ سنة الأساس هي السنة التي يكون فيها حجم الاقتصاد غير المنظَّم معدوماً، أو أقل ما يمكن، ممَّا يعني أنَّ سنة الأساس هي السنة التي يكون فيها الطلب على النقود (C) كنسبة إلى الودائع تحت الطلب (D) أقل ما يمكن، ويمثِّل الجدول (2) تطور النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (2000-2020) وكما يلي:

الجدول (2)

نسبة العملة في التداول إلى الودائع تحت الطلب في العراق للمدة (2000–2020)

مليار دينار

السنة	العملة في التداول (C)	الودائع تحت الطلب (D)	M1 = C + D	K = C ÷ D %
2000	1854	719	2573	2.57
2001	1987	832	2819	2.38
2002	2065	1093	3158	1.88
2003	2377	1143	3520	2.07
2004	4388	1975	6363	2.22
2005	9113	2286	11399	3.98
2006	11149	4491	15640	2.48

السنة	العملة في التداول (C)	الودائع تحت الطلب (D)	M1 = C + D	K = C ÷ D %
2007	14232	7489	21721	1.90
2008	18492	21304	39796	0.86
2009	21776	24169	45945	0.90
2010	24342	27507	51849	0.88
2011	28287	32157	60444	0.87
2012	30593	35784	66377	0.85
2013	34995	40630	75625	0.86
2014	36072	39883	75955	0.90
2015	34855	38585	73440	0.90
2016	42075	45231	87306	0.93
2017	40343	45103	85446	0.89
2018	44264	24019	68283	1.84
2019	51834	27574	79408	1.87
2020	49324	40521	89845	1.21

المصدر: من عمل الباحث معتمداً على البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، نشرات سنوية مختلفة.

يمثِّل الجدول (2) تطور كلٍّ من النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وحجم الودائع تحت الطلب في العراق للمدة (2000-2020)، وهما المتغيرين اللذان يمثِّلان العناصر الأساسية في تقدير حجم الاقتصاد غير المنظَّم، ونلاحظ أنَّ سلسلة النقود المتداولة وسلسلة الودائع تحت الطلب متقاربة في المدة (2008-2017)، مع ارتفاع العملة في التداول على الودائع تحت الطلب في سائر الأعوام، ويرجع هذا إلى ضعف أداء الجهاز المصرفي في العراق مع عدم الثقة بين الأفراد

والمصارف عموماً، وسيؤدِّي زيادة الطلب على النقود السائلة على حساب الودائع تحت الطلب إلى تسوية مختلف المعاملات في الاقتصاد غير المنظَّم.

واستناداً إلى الفروض التي أقرَّها (غوتمان) والجدول (2) فإنَّ سنة الأساس هي 2012؛ بسبب الإجراءات التي من الممكن على أساسها عَدَّ هذه السنة أنَّها غير محتوية على اقتصاد غير منظَّم، فضلاً عن أنَّ هذه السنة تُعدُّ من السنوات التي رافقت ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ ممَّا انعكس ذلك على واقع الاقتصاد العراقي لا سيَّما في المشاريع الاستثمارية، وارتفاع العملة تحت الطلب الذي بلغ نحو (35784) مليار دينار عراقي، ويمكن احتساب حجم الاقتصاد غير المنظَّم، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عن طريق الجدول رقم (3) وكما يلي:

الجدول (3)

تقدير حجم الاقتصاد غير المنظَّم في العراق للمدة (2000–2020)

مليار دينار

السنة	معدل نمو الاقتصاد غير المنظَّم (rK)	M1	NON-OIL GDP	سرعة دوران النقود (V)	حجم الاقتصاد غير المنظَّم (IC) *	نسبة IC إلى NON-OIL % GDP
2000	1.72	2573	8363	3.25	6025	72.0
2001	1.53	2819	10497	3.72	7391	70.4
2002	1.03	3158	11978	3.79	7826	65.3
2003	1.22	3520	9213	2.61	6203	67.3
2004	1.37	6363	22379	3.51	15401	68.8
2005	3.13	11399	31153	2.73	24878	79.8

السنة	معدل نمو الاقتصاد غير المنظَّم (rK)	M1	NON-OIL GDP	سرعة دوران النقود (V)	حجم الاقتصاد غير المنظَّم (IC) *	نسبة IC إلى NON-OIL % GDP
2006	1.63	15640	42736	2.73	30436	71.2
2007	1.05	21721	52437	2.41	34299	65.4
2008	0.01	39796	69859	1.75	32361	46.2
2009	0.05	45945	74645	1.62	35277	47.2
2010	0.03	51849	89159	1.71	41624	46.6
2011	0.02	60444	102070	1.68	47522	46.5
2012	0.00	66377	127789	1.92	58738	46.0
2013	0.01	75625	148013	1.95	68240	46.1
2014	0.05	75955	141960	1.87	67454	47.5
2015	0.05	73440	129486	1.76	61344	47.3
2016	0.08	87306	129523	1.48	62271	48.0
2017	0.04	85446	133000	1.60	64548	48.2
2018	0.99	68283	133289	1.95	86314	64.7
2019	1.02	79408	135043	1.70	88117	65.2
2020	0.36	89845	128043	1.42	70040	0.54

المصدر: من إعداد الباحث معتمداً على: وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، التقارير الاقتصادية لأعوام مختلفة (2000-2020). * أُجريتِ الحسابات في الجدول استناداً إلى المعادلات الآتية:

$$K = Kt - Kminn, \quad V = Non\text{-}Oil\ Gdp - M1 \quad , \quad IC = C \cdot V$$

نلاحظ أنَّ حجم الاقتصاد غير المنظَّم قد لعب دوراً كبيراً في مختلف الأنشطة الاقتصادية، إذ كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي متقاربة في المدة (2007-2000)، كما شهدت هذه المدة أعلى نسبة للأنشطة غير الرسمية، إذ بلغت ما بين (79%-65%)، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كانت مفروضة على الشعب العراقي من عقوبات اقتصادية قبل عام 2003، والعمليات الإرهابية لا سيَّما في عامي (2007-2006)، لتنخفض بعد ذلك إلى متوسط نسبة (46%) إلى غاية عام 2017، بفعل تحسُّن الأوضاع الاقتصادية للبلاد؛ ونتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ ممَّا انعكس انعكاساً إيجابياً على زيادة الرواتب والأجور للموظفين في القطاع العام، -فضلاً عن احتلال «داعش» لمحافظات عِدَّة من العراق في عام 2014 ممَّا خفَّض من الأعمال والأنشطة غير المنظَّمة التي كانت تحصل في تلك المحافظات-، ممَّا دعا إلى الخفض من اتجاه هؤلاء الموظفين -ذوو الدخل المتوسط والمنخفض بصورة أساسية- إلى العمل ضمن أنشطة الاقتصاد غير المنظَّم، لترتفع في الأعوام الثلاثة الأخيرة؛ بسبب الفساد المالي والإداري الذي انتشر في كل مفاصل الدولة، وتعالي أصوات المحتجين في المناطق الوسطى والجنوبية والتي على أثرها ضعفت الأنشطة الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية في البلاد.

ثالثاً: التكنولوجيا المالية في العراق، وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول

لا شكَّ أنَّ تجارب الدول (كينيا والهند والصين) كان لها الأثر الكبير والمهم على واقع اقتصاداتها المحلية والخارجية، إذ إنَّها ساهمت مساهمةً مباشرةً أو غير مباشرة بعملية تعزيز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام، لا سيَّما في قطاع الأعمال الصغيرة، واقتصادات الظل، والتي يعمل بها في الغالب الفقراء وذوي الدخل المنخفض، وعليه فإنَّ تطبيقات مثل المنصات الإقراضية، والتعاملات غير النقدية، لها تأثير مهم في عملية إدماج القطاع غير المنظَّم إلى الاقتصاد الرسمي، ومن ثَمَّ إمكانية مساهمته في الناتج المحلي للبلاد.

وبعض من هذه السياسات أنَّ البنك المركزي العراقي وفي إستراتيجيته (2020-2016) لتحديث الخدمات المالية والمصرفية والشمول المالي وتعزيزهم في عموم البلاد بما يؤدِّي إلى مواكبة التطورات العالمية، وقد أُنْشِئت البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة في العراق الذي يوفِّر خاصية التشغيل المتبادل لخدمات الدفع التي يقدِّمها المشارك، إذ يكون بإمكان جميع زبائن المشاركة من استخدام خدمات أي مشارك آخر -وهذه الإستراتيجية غير كافية في حقيقة الأمر-، ومن ضمنها

كان نظام التشغيل المتبادل للدفع بواسطة الهاتف النقَّال في العراق الذي يسمح بحصول الزبائن الذين لا يملكون حسابات مصرفية (يمثِّلون 80% من سكان العراق) على الخدمات المصرفية عن طريق مجموعة واسعة من القنوات بما في ذلك الهواتف النقَّالة والأنترنت.

يُعْطِي وجود نظام متين ورصين للدفع بالتجزئة يعمل وَفْق المعايير العالمية ثقةً كبيرةً للمستثمرين في البيئة المخصَّصة للاستثمار في العراق، إذ يتولَّى البنك المركزي العراقي تشغيل نظام الدفع بالتجزئة، لأنَّه الجهة الراعية غير الربحية التي تتصف بالحيادية، وتلتزم بمعايير الشفافية، والوقوف على مسافة واحدة من جميع الجهات والمؤسسات العاملة في المجال المالي والمصرفي. إنَّ تطوير نظام الدفع بالتجزئة وتحديثه —والأخذ بنظر الاعتبار التجارب الدولية المذكورة آنفاً— له أهمية كبيرة في عملية تحقيق التكامل بين الاقتصاد غير المنظَّم والنمو الحقيقي المستدام.

إذ تسهم أدوات الدفع بالتجزئة في تسهيل التعاملات بين الأشخاص من مواطنين ووافدين. فضلاً عن تنشيط السوق المحلية، وتقليل التعامل بالنقد، فضلاً عن خلق جوٍّ من التنافس بين المصارف في تقديم خدمات جديدة لجذب الزبائن ممَّا ينعكس إيجاباً على الجهاز المصرفي في البلاد عموماً، كما ستُهيِّئ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة المنصة الوطنية لخدمات الدفع الإلكتروني، والمشاريع التي تليها مثل توطين رواتب منتسبي الوزارات والمؤسسات الحكومية، والجباية الإلكترونية، وبذلك تكتمل قيادة التحوُّل من استخدام النقد إلى الدفع الإلكتروني من أجل توجيه التنمية الاقتصادية بالصورة الصحيحة.

1- المحافظ الإلكترونية في العراق (كاش زين- ومحفظة العراق، وIraq Wallet ، و- Zain Cash) توفِّر شركة محفظة العراق خدمة (زين كاش) للدفع الإلكتروني عبر الهاتف النقَّال، والتي أُسِّست عام 2014 بالتعاون مع شركة زين العراق للاتصالات، وبإشراف من البنك المركزي العراقي، وخدمة (زين كاش) وهي حساب مالي إلكتروني يوفِّر للمشترك إمكانية تحويل الأموال النقدية (الكاش) إلى أموال إلكترونية للقيام بتحويل الأموال، وتعبئة رصيد خطوط الدفع المسبق، ودفع فواتير خطوط الدفع بالآجل، وسحب الأموال وإيداع.

2- آسيا حوالة (Asia Hawala) وهي مشابه لمحفظة (كاش زين)، وأُسِّسَت عام 2014 بالتعاون مع شركة (آسياسيل) للاتصالات .

يمكن القيام بكلِّ هذه التحويلات مباشرة من الهاتف النقَّال، وعن طريق أقرب مركز معتمد للخدمة المنتشرين في عموم البلاد. وقد بلغ إجمالي التعاملات عن طريق هاتين الشركتين أوج عطائها في عام 2018 بنحو (391) مليون دينار، فضلاً عن وجود الشركتين، فإنَّ دخول شركة بوابة العراق الإلكترونية للخدمات المالية –وهي شركة عراقية مسجَّلة في العراق– قد أسهم إسهاماً مهماً حينما أطلقت تطبيقها (switch) عام 2017. ويبيِّن الجدول رقم (4) عدد مستخدمي الأنترنت، والهاتف المحمول في العراق لعام 2019 على النحو الآتي:

الفئة	عدد المستخدمين (مليون شخص)	النسبة إلى إجمالي عدد السكان
مستخدمو أجهزة الهاتف المحمول	38.262	96%
مستخدمو الأنترنت	19.689	49%
مستخدمو برامج الوسائط الاجتماعية النشطين فعلياً	19.180	48%
مستخدمو برامج الوسائط الاجتماعية على أجهزة الهاتف المحمول	18.073	45%

المصدر: النافذة الرقمية للعراق، Digital 2019 متاح على الرابط أدناه:

https//:www.slideshare.net/DataReportal/digital-2019-iraq-january-2019-v01

ما زالت عمليات التحوُّل الرقمي للخدمات المالية في العراق ضعيفةً، قياساً بعدد الذين يستخدمون أجهزة الهاتف المحمول، وشبكة الأنترنت، ومن ثَمَّ ضرورة التوجُّه الفعلي للجهاز المصرفي، وعلى رأسه البنك المركزي العراقي لتعزيز دور القطاع الخاص –خصوصاً اقتصاد الظل – عن طريق التعاون مع المصارف أو الشركات والمؤسسات المالية الأخرى بما يحقِّق عملية الشمول المالي التي تسعى إليها السياسة النقدية في البلاد، حينئذٍ نحصل على التكامل الواقعي والفعلي بين العاملين في اقتصاد الظل، وعملية تحقيق النمو الحقيقي المستدام وفي الوقت نفسه تعزيز دور القطاع الخاص في عملية تنشيط القطاعات الحقيقية محلياً ومنها إلى عمليات التصدير في المدى البعيد.

المصادر

1. مجلس حقوق الإنسان، التقرير السنوي، 2012.
2. وزارة التخطيط العراقية، إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، 2009.
3. ياسر، محمَّد عربي: مشكلة الاقتصاد غير الرسمي في العراق الأسباب، الآثار وإستراتيجية مقترحة للحلول، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، المركز العلمي العراقي، بغداد، الطبعة الأولى 2011.
4. Arner, W. Goudlas and Janos Barberis, "FinTech in China: From the Shadows?" Journal of Financial Perspectives 3, 2019.
5. Banerjee, Kritika, "25 Deaths in a Week: PM Modi's Demonetisation Drive Takes a Toll on Aam Aadmi." India Today, November 15, 2019.
6. Central Bank of Kenya. Mobile Payment Database. 2017. https://www.centralbank.go.ke/national-payments-system/mobile-payments.
7. DAVIDESCU Adriana (2013) Estimating the size of Romania shadow economic using Gutmann simple currency ratio approach, p35 .
8. Jack, Billy, "M-Pesa Extends Its Reach." April 5, 2017. GSMA blog post. https://www.gsma.com/mobileforde-velopment/programme/mobile- money/m-pesa-extends-its-reach.

9. Jakovac, P: Causality between Energy consumption and economic growth: Literature Review; in INTCESS, International conference on Education and Social Science, Istanbul, Turkey , 2018

10. Kazvin, Amy, "Modi to Crank Up Campaign Against India's Black Money." The Financial Times, December 26, 2020.

11. Lenz, Rainer, "Peer-to-Peer Lending: Opportunities and Risks." European Journal of Risk Regulation 7 (2017).

12. Lockett, Hudson, "China P2P industry lending nears Rmb 1tn despite crackdown, new regulations." Financial Times, April 4, 2020. Manyika, James, Susan Lund, Marc Singer, Olivia White and Chris Berry, "Digital Finance For All: Powering Inclusive Growth in Emerging Economies." McKinsey Global Institute, 2020.

13. Moray, Deepali, "RBI's new guidelines for wallet services: strict regulations, customer security, access to interoperability, and more." BGR, March 24, 2018.

14. Noiseux, Y The sectors informel in mexique, Montreal Group integration continental, 2000.

15. Rai, Saritha, "Paytm Raises $1.4 billion from SoftBank to Expand User Base." Bloomberg, May 18, 2017.

16. Schneider, Friedrich and Buehnn, Andreas: shadow

economic; Estimation Methods, problems Result and open Questions, 2019.

17. Stein, Peer, "Towards Universal Access: Addressing the Global Challenge of Financial Inclusion." The World Bank Group, May 21, 2010.

18. The Economist, "In Fintech, China Shows the Way." February 25, 2017.

19. Wall Street Journal, "China Lays Out Rules for Peer-to-Peer Lending Platforms." December 28, 2015. (Accessed July 28, 2017)

20. Wang, Yanzhong, "Financing Difficulties and Structural Characteristics of SMEs in China." China and World Economy 12 (2020).